



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

**مناقشة رسالة الماجستير**

العنوان

نفاذ القرار الإداري في ضوء أحكام القضاء الإماراتي

للطالب

عبد الحميد أحمد الواحدي

المشرف

أ.د. مجدي عبد الحميد شعيب، قسم القانون العام

كلية القانون

المكان والزمان

10:00 صباحاً

الخميس، 19 أبريل 2018

قاعة المحكمة التعليمية (0012) بالطابق الأرضي، مبنى كلية القانون طلاب (H2)

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع نفاذ القرار الإداري مستعيناً في ذلك بقاعدة الأثر الفوري أو المباشر وقاعدة عدم رجعية القرارات الإدارية، وقبل الخوض في تلك القاعدتين وأحكامهم، تم التطرق في مقدمة بسيطة لتوضيح وتحديد بعض الفوارق بين موضوع البحث وما تشابهه معه، بالإضافة إلى أهمية تحديد توقيت نفاذ القرار الإداري في ضوء القضاء الإماراتي الذي يتبنى نهج القضاء الإداري، من خلال تبنيه المبادئ والأسس التي من شأنها حماية الحقوق المكتسبة، وعدم المساس بها في ضوء الأمن القانوني الذي يوجب استقرار المعاملات وبث الطمأنينة بين أفرادها، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تطبيق القاعدتين موضوع البحث.

لذلك تم التأكيد على ضرورة أن تنفذ القرارات الإدارية بأثر فوري من توقيت صدوره، لذلك تم السعي لتحديد توقيت صدور والكيفية التي يتم بها إشهار القرار الإداري من خلال ثلاثة طرق رئيسية تتمثل في النشر والإعلان والعلم اليقيني وبذلك يتم العلم بالقرار ويسري في مواجهة الأفراد وتترتب آثاره من توقيت النفاذ وسريانه على الأفراد أو جهة الإدارة على حد سواء. كما تم التطرق للاستثناء الوارد على هذه القاعدة من خلال إمكانية إرجاء آثاره إلى وقت لاحق على صدوره أو من خلال تعليق نفاذه على شرط واقف.

وبعدا تم التطرق لمضمون قاعدة عدم رجعية القرارات الإدارية، حيث تؤكد هذه القاعدة على عدم رجعية الآثار إلى الماضي، إلا أن لكل قاعدة استثناء، لذلك تم التطرق للاستثناءات التي ترد عليها والتي تجيز بموجبها إصدار قرارات ذات أثر رجعي سواءً من خلال نصوص القانون أو بموجبها، أو نظراً لطبيعة بعض القرارات التي تستتبع الرجعية، أو بموجب تنفيذ أحكام القضاء من خلال إلغاء القرارات واعتبار آثارها كأن لم تكن، وبالتالي التزام جهة الإدارة باحترام أحكام القضاء وتنفيذها، وذلك كله من خلال الاطلاع على رأي الفقه وتطعيمه بمبادئ وأحكام القضاء الإماراتي سواءً الاتحادي أو المحلي، مع ختامها ببيان أهمية ومكانة هذا الموضوع دستورياً.

**كلمات البحث الرئيسية:** نفاذ القرار الإداري، قاعدة الأثر الفوري، قاعدة عدم الرجعية.